جيوسياسية النفط والغاز في اقليم كوردستان العراق والفواعل الاقليمية والدولية

الكلمات المفتاحية: جيوسياسية، النفط والغاز، اقليم كوردستان

م. د. وحيد انعام الكاكائي
المديرية العامة لتربية ديالى
waheedkakay@gmail.com

الملخص

تعد جغرافية اقليم كوردستان العراق، واحدة من أهم المناطق الهيدروكربونية الواعدة في العالم، لما تمتلكه من احتياطيات ضخمة من الموارد النفطية والغازية، دفعت حكومة إقليم كوردستان الى وضع سياسة لتطوير صناعة النفط والغاز، جذبت ٤٥ شركة عالمية للطاقة، وأكثر من ١٠ مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية. التي قد تجعل من إقليم كوردستان سوق مهم لموارد الطاقة.

مع ذلك، هناك بعض التحديات الجيوسياسية التي تواجه قطاع الطاقة في اقليم كوردستان، التي قد تؤثر على مستقبل هذه الصناعة، منها عدم وجود سياسة مشتركة بين حكومة الاقليم والحكومة المركزية في بغداد فيما يخص إدارة موارد النفط والغاز الطبيعي، وسياسة حكومة الإقليم تجاه تركيا وإيران. كما تناولت الدراسة الحسابات السياسية للفواعل الإقليمية، والمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى في صناعة الطاقة في إقليم كوردستان.

المقدمة

شهد العقد الماضي، تنامي دور النفط والغاز في المسرح الجيوسياسي لإقليم كوردستان العراق، باعتبارها إحدى عناصر القوة الوطنية، حيث الإمكانات الضخمة التي يتمتع بها إقليم كوردستان ٤٥ مليار برميل من النفط، و٥.٧ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، الذي قد يشكل سوقاً مهماً ومصدراً جذاباً للاستثمار الأجنبي، إذا ما تم استغلالها بالشكل الأمثل وبالتنسيق مع الحكومة المركزية في بغداد.

اتخذت حكومة إقليم كوردستان مجموعة خطوات متسارعة لتطوير صناعة الطاقة، منها تشريع قانون النفط والغاز عام ٢٠٠٧، وتوقيع اتفاقيات وفق عقود "المشاركة في الإنتاج" التي استقطبت كبريات شركات الطاقة العالمية، مثل شيفرون واكسون موبيل، وتوتال، وروسنفت. هذه السياسة اعتبرتها حكومة بغداد فرض إرادة من قبل حكومة إقليم كوردستان،

لأنها سبقت إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي، لا سيما وان إقليم كوردستان جزء من العراق الاتحادي.

نتيجة لذلك، استطاع الإقليم ولأول مرة عام ٢٠١٤، من تصدير النفط الى الأسواق الدولية عن طريق خط انابيب كوردستان– تركيا. أما الغاز الطبيعي الذي يتركز ٨٠% منه في جنوب الإقليم، فلم يستثمر لحد الان بشكل اقتصادي، بسبب افتقار الاقليم الى بنية تحتية.

رغم ذلك، واجهة سياسة الطاقة في الإقليم جملة من التحديات الجيوسياسية، منها الحرب على داعش وتداعياتها الأمنية والاقتصادية، وعدم حل الخلافات العالقة بين بغداد وأربيل حول تقاسم السلطة وتوزيع الثروات منذ ٢٠٠٣، كما أظهرت الدراسة دور العامل الإقليمي والدولي في صناعة الطاقة في إقليم، الذين تفاوت ادوارهم بحسب دوافعهم واولوياتهم.

هيكلية البحث:

اولاً– مشكلة الدراسة: تتمحور المشكلة في التساؤلات الاتية:

- ما مدى تأثير سياسة الطاقة في الإقليم على العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم، وما هي أبرز التحديات الجيوسياسية الداخلية الخارجية التي تواجه أمن الطاقة في اقليم؟ ودور القوى الإقليمية والدولية في ذلك.

ثانياً– فرضية الدراسة: تلعب الحسابات الجيوسياسية وأمن الطاقة دوراً فعالاً ومؤثراً في علاقة أربيل مع بغداد من جهة، وتركيا وإيران من جهة أخرى. وبالتالي، في رسم سياسة نفطية في إقليم كوردستان.

ثالثاً– أهمية الدراسة: وتتمثل بما يلي:

- التعرف على طبيعة وحدود تأثير موارد الطاقة على توجهات السياسة الداخلية والخارجية لحكومة الاقليم، لاسيما مع الحكومة الاتحادية في بغداد.
- إبراز البعد الجيوبوليتيكي لأمن الطاقة في إقليم كوردستان.
- مجال تأثير الفواعل الاقليمية والدولية على صناعة النفط والغاز في اقليم كوردستان.

رابعاً- هدف البحث: ويتمثل بما يلي:

- ابراز اهم المحددات التي تواجه صناعة النفط والغاز في الإقليم، وسبل حلها.
- اتباع سياسة حكيمة في إدارة موارد الطاقة لجهة تطوير التعاون بين حكومة بغداد وحكومة الإقليم، وليس للتنافس والصراع.
- النفط والغاز الطبيعي هما موردان حيويان، يمكن استثمارهما بشكل أمثل لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق عامة، وإقليم كوردستان خاصة.

خامساً- الحدود الزمانية والمكانية: الزمانية تبدأ من عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٩. والمكانية تتمثل بالأراضي التي كانت تدار من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق في ١٩ اذار ٢٠٠٣.

المبحث الأول

تطور صناعة النفط والغاز في اقليم كوردستان العراق

يعد اقليم كوردستان العراق من أحدث المناطق النفطية، والأكثر نمواً في العالم، نتيجة للاستقرار السياسي والأمني، والنمو الاقتصادي المتسارع الذي شهده الاقليم بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٥، وأسس علاقات اقتصادية جيدة مع جوارها الجغرافي، كلها عوامل مؤثرة ساعدت على تطوير وتنشيط قطاع الطاقة (لاسيما النفط والغاز الطبيعي)، وجذب الاستثمارات الاجنبية لهذا القطاع الحيوي الذي يعد المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية في اقليم كوردستان. رغم هذا التقدم، يواجه قطاع النفط والغاز في اقليم كوردستان العديد من التحديات الداخلية والخارجية.

أولا- التوزيع الجغرافي لاحتياطيات وانتاج النفط والغاز الطبيعي في اقليم كوردستان

تعد منطقة اقليم كوردستان العراق واحدة من أكثر مناطق العالم نشاطاً في استكشاف النفط والغاز الطبيعي على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية. ولم تحظى هذه المنطقة باهتمام جيولوجي في العقود الماضية. خريطة (١)

يمتلك اقليم كوردستان احتياطيات نفطية ضخمة، ربما تصل الى ثلث اجمالي الاحتياطي العراقي (١٤٩ مليار م^3)، حسب بيانات حكومة اقليم كوردستان، على الرغم من عدم وضوح الية احتسابها، وهل تضم الموارد في المناطق المتنازع عليها (*)؟ ينظر (ملحق ١)

يكتسب النفط والغاز في اقليم كوردستان أهمية خاصة، لاعتبارات عدة:

١- غـزارة الاحتيـاطي، ٤٥ مليـار برميـل مـن نفـط و ١٠٠ -٢٠٠ تريليـون قـدم مكعـب (٥.٦٧ تريليون م^{٣}) [١] من احتياطي الغاز الطبيعي، بعد اضافة الحقول الجديدة.

٢- الاعتبارات الاقتصادية، لقرب اقليم كوردستان من الاسواق الاوربية، اذ يقع الاقليم في نصف المسافة بين اوروبا والخليج العربي (ما يقارب ٧٠٠٠ كم).

٣- دخول شركات النفط العملاقة الى سوق الطاقة في اقليم كوردستان مثل، شيفرون، إكسون موبيل، غازبروم، روسنفت، حيث البيئة السياسية المستقرة التي تجذب المستثمرين الاجانب.

٤- عدم استغلال الحكومات السابقة موارد الطاقة في الاقليم، بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني.

هناك تناقض واضح بين الارقام بخصوص الاحتياطي النفطي في اقليم كوردستان، فحسب بيانات وزارة الموارد الطبيعية في حكومة اقليم كوردستان، تقدر احتياطي النفط غير المؤكدة في اقليم كوردستان بـ ٤٥ مليار برميل [٢] (ما يقارب احتياطي ليبيا ٤٨). بينما قدرت وكالة الطاقة الدولية عام ٢٠١٢، احتياطيات الاقليم المؤكدة بـ ٤ مليارات برميل [٣]. ونتيجة لتوسيع رقعة الموارد المكتشفة خلال السنوات السابقة، قد يفوق احتياطي النفط المؤكد في الاقليم احتياطي بعض الدول الاعضاء في أوبك، مثل الاكوادور (٨ مليارات برميل)، وأذربيجان (٧ مليارات برميل). ينظر الى جدول (١)

خريطة (١) التوزيع الجغرافي لحقول النفط والغاز الطبيعي الرئيسة في اقليم كوردستان العراق

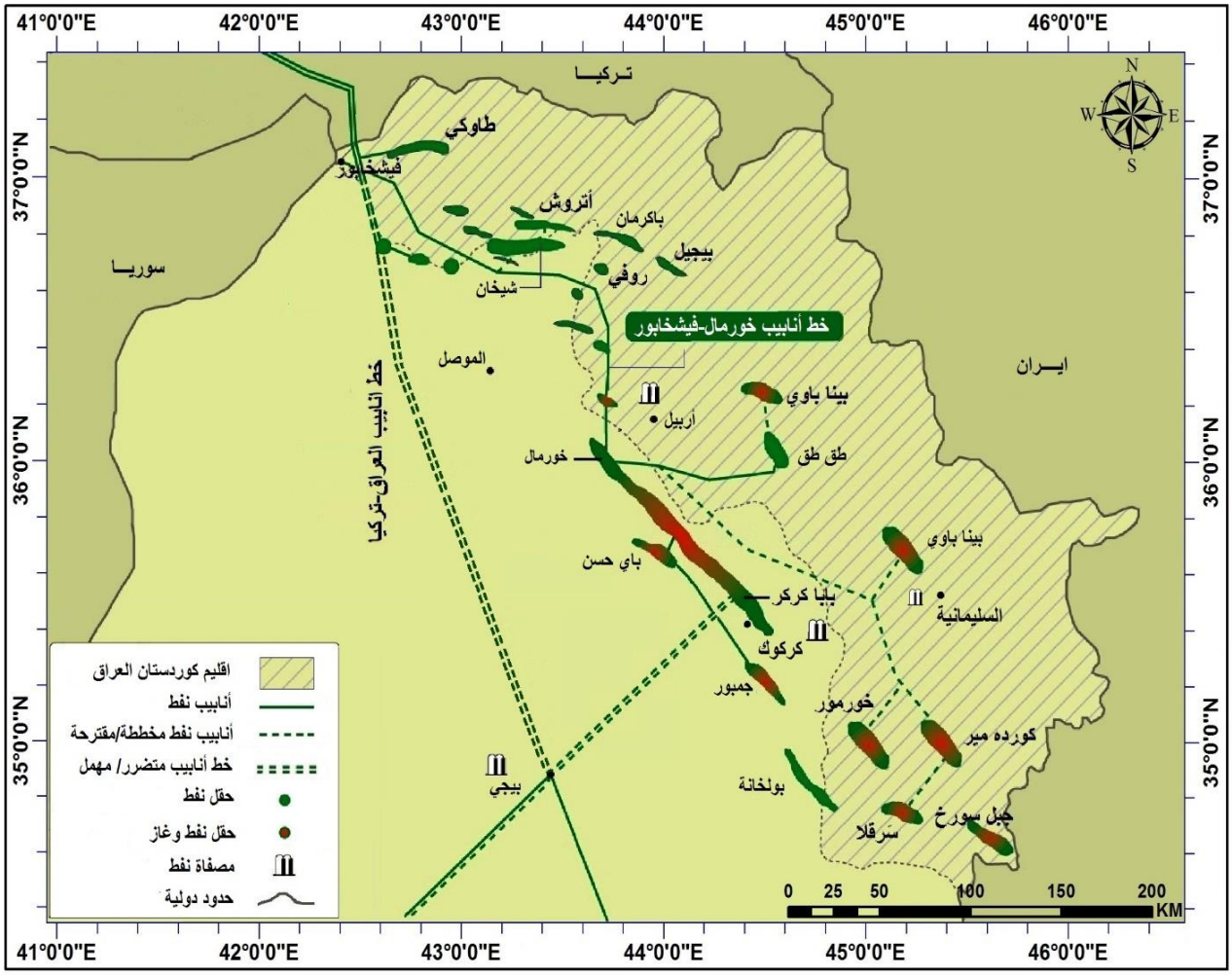

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على صورة فضائية من القمر Land Sat وباستخدام برنامج Arc Gis 10.3.

أما هيئة المسح الجيولوجي الامريكي(USGS) لعام ٢٠٠٠، قدرت الموارد النفطية غير المكتشفة في حزام طيات زاكروس في اقليم كوردستان العراق بـ ٤١ مليار برميل من النفط، و٥٤ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. (٤)

في عام ٢٠١٤، استطاع الاقليم ولأول مرة انتاج ١١٤ مليون برميل من النفط، تم تصدير ٣٧ مليون برميل منها عبر **خط انابيب** كوردستان– تركيا، و١٣ مليون برميل عن طريق **الشاحنات**، و٦٤ مليون برميل للاستهلاك المحلي ومصافي التكرير (٥). عام ٢٠١٥ ارتفع الانتاج الى ٢١١ مليون برميل (نصفه من حقل خورمال)، بمعدل ٥٧٧ ألف برميل في اليوم، تم تصدير ٦٦% منها عبر خط انابيب كوردستان– تركيا (٦).

جدول (١) احتياطيات الحقول الرئيسة للنفط والغاز في اقليم كوردستان

الحقل	احتياطي النفط المؤكد + المحتمل (مليون برميل)	احتياطي الغاز المؤكد + المحتمل (ترليون قدم مكعب)
خورمال	٢٧٢٦	٣.٦
شيخان	١٠٠١	١.٣
أتروش	٨٥٤	٠.١
طاوكي	٧٣١	٠.١
طق طق	٥٧٩	٠.١
كوردمير	٥٤١	٢.٣
شيخ عدي	٥٣١	٠.٤
بولخانة	٤٠٩	NA
توبخانة	٥٥	١.٧
جمجمال	١١٠	٣.٤
خور مور	١٣٨	٤.٤
ميران	٣٤	٣.٥
بينا باوي	٤٥	٤.٩
سميل	–	١.٤
المجموع	٧.٧٥٤	٢٧.٢

Source: Robin Mills, Under the Mountains: Kurdish Oil and Regional Politics، Oxford Institute for Energy Studies, OIES PAPER: WPM 63, January 2016, p.18.

وفقاً لبيانات شركة ديلويت Deloitte العالمية*، بلغ انتاج النفط في اقليم كوردستان ٢٠٢ مليون برميل عام ٢٠١٧، صدر منها ١٨٠ مليون برميل، والمتبقي للاستهلاك المحلي ومصافي التكرير [٧]. وهذا يعد نجاح كبير لاستراتيجية انتاج وتسويق النفط، لان صادرات الاقليم عام ٢٠١٧، تجاوزت صادرات كل من (الغابون ٢٠٠ ألف، والكونغو ٢٩١ ألف برميل/يوم) مجتمعةً، وهي دول أعضاء في منظمة أوبك منذ سنوات.

هكذا، بلغ انتاج النفط في الربع الاول [٨] والثاني والثالث [٩] والرابع [١٠] من عام ٢٠١٨، أكثر من ١٣٩ مليون برميل، كان اجمالي الصادرات عبر الانابيب ١٣٤.٤ مليون برميل. ومن المتوقع ان يرتفع انتاج النفط في اقليم كوردستان الى أكثر من ١.٥ مليون برميل/ يوم بحلول عام ٢٠٢٥، باستثناء كركوك. (الشكل ١)

أما **الغاز الطبيعي**، يتركز في الاقسام الوسطى والجنوبية من اقليم كوردستان، ومن أبرزها (حقل خورمور وجمجمال). ويقدر احتياطي حكومة اقليم كوردستان بـ ١٠٠ – ٢٠٠ تريليون قدم مكعب (٢.٨ – ٥.٧) تريليون متر مكعب، ما نسبته ٣% من مجموع الاحتياطي العالمي.

استناداً إلى دراسة أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، يقع إقليم كوردستان فوق ٦٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي [١١]، وفي نوفمبر ٢٠١٥، أكد " توني هيوارد" رئيس شركة

شكل (١) توقعات انتاج النفط في اقليم كوردستان العراق حتى عام ٢٠٣٥

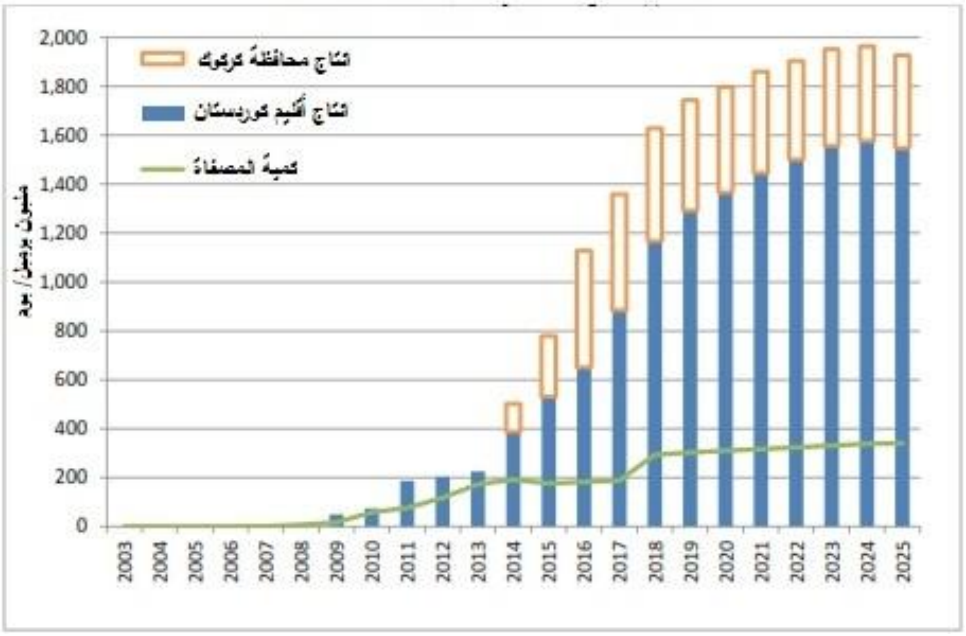

Source: Robin Mills, Under the Mountains: Kurdish Oil and Regional Politics, OIES PAPER:

WPM 63, Oxford Institute for Energy Studies, January 2016, p.24.

Genel Energy التركية للطاقة، امتلاك إقليم كردستان ما يقدر بنحو (٥) تريليون متر مكعب (١٧٧ تريليون قدم مكعب) من الغاز في أراضيها [١٢]. هذه الاحتياطيات تفوق بعض كبار موردي الغاز المسال الى الاتحاد الأوربي مثل (النرويج ٦١، ليبيا ٥١، اذربيجان ٤٧، هولندا ٢٣ تريليون قدم مكعب عام ٢٠١٧).

كما قدرت شركة دانة غاز الإماراتية عام ٢٠١٥، احتياطيات (خورمور وجمجمال) بحوالي ٧٥ تريليون قدم مكعب من الغاز و٧ مليارات برميل نفط، وهذا يشكل أكبر احتياطي

للغاز غير المستغل في الشرق الاوسط، وأكبر بمرتين ونصف من احتياطيات حقل "**ظُهر**" قبالة سواحل مصر. (١٣)

وحسب توقعات منظمة الطاقة العالمية IEA، يصل انتاج الغاز في اقليم كوردستان بين ٢٩ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٥. بزيادة قدرها ١٤% عن الانتاج الحالي الذي يبلغ ٤ مليار متر مكعب سنوياً. (١٤) ويستخدم الغاز لتلبية الحاجة المحلية من خلال محطات الطاقة والاستخدامات الصناعية. مع ذلك، تخطط حكومة الاقليم إنشاء خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي الى تركيا ومن ثم الى الاسواق الاوربية، بطاقة ١٠ مليارات متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٠.

وفقاً لبيانات شركة Rystad Energy المتخصصة في استشارات النفط والغاز، من المتوقع ان ينمو معدل انتاج الغاز الطبيعي في العراق الى ثلاثة اضعاف، أي ٣ مليارات قدم مكعب عام ٢٠٢٢، عما كان عليه عام ٢٠١٧، وبإمكان إقليم كوردستان انتاج ٣.٣ مليار برميل من النفط المكافئ عام ٢٠٢٢، نتيجة لمشاريع الغاز الجديدة، واستقرار الوضع الامني والسياسي في الاقليم، شكل (٢). وتقدر احتياطيات الغاز الطبيعي في حقلي بينا باوي وميران (تعاقد عليهما شركة Genel Energy عام ٢٠١٣) بحدود ٢٣٨ مليار متر مكعب، ولديهما قدرة تصدير ٢٠ مليار متر مكعب/سنوياً من الغاز الى تركيا خلال العقدين القادمين.

بلغ انتاج الاقليم عام ٢٠١٨، من الغاز الطبيعي ٤٠٠ مليون قدم مكعب/ يوم، و١٥.٠٠٠ برميل/ يوم من النفط، من حقل خورمور العملاق، بعد ان كان ٣٠٠ مليون قدم مكعب/يوم عام ٢٠١٧، وتستهلك هذه الكميات للسوق المحلية، وتمتلك كونسورتيوم بيرل بتروليوم (ائتلاف تقوده شركتا نفط دانة غاز ونفط الهلال) كامل الحقوق في حقل خور مور، وحقق الائتلاف زيادة في الطاقة الانتاجية بلغت ٣٠% خلال ١٠ أعوام. (١٥)

بالإضافة الى التطورات في مجال تطوير واكتشاف موارد الطاقة، قامت حكومة اقليم كوردستان بتطوير وتوسيع قدراتها التكريرية، من خلال منشأتين رئيسيتين هما:

١- مصفى بازيان في السليمانية، وتدار من قبل القطاع الخاص (Qaiwan Group) وتنتج حالياً ٤٠.٠٠٠ برميل يومياً، وهناك توسيع لزيادة طاقتها الى أكثر من ١٢٥.٠٠٠ برميل يومياً. (١٦)

٢- مصفى كلك: يقع في اربيل، ويدار من قبل KAR Group، بقدرة ١٠٠.٠٠٠ برميل يومياً، وهناك خطط لتوسيع القدرة الى ٢٠٠.٠٠٠ برميل يومياً. (١٧)

شكل (٢) مشاريع النفط والغاز الطبيعي في العراق وإقليم كوردستان

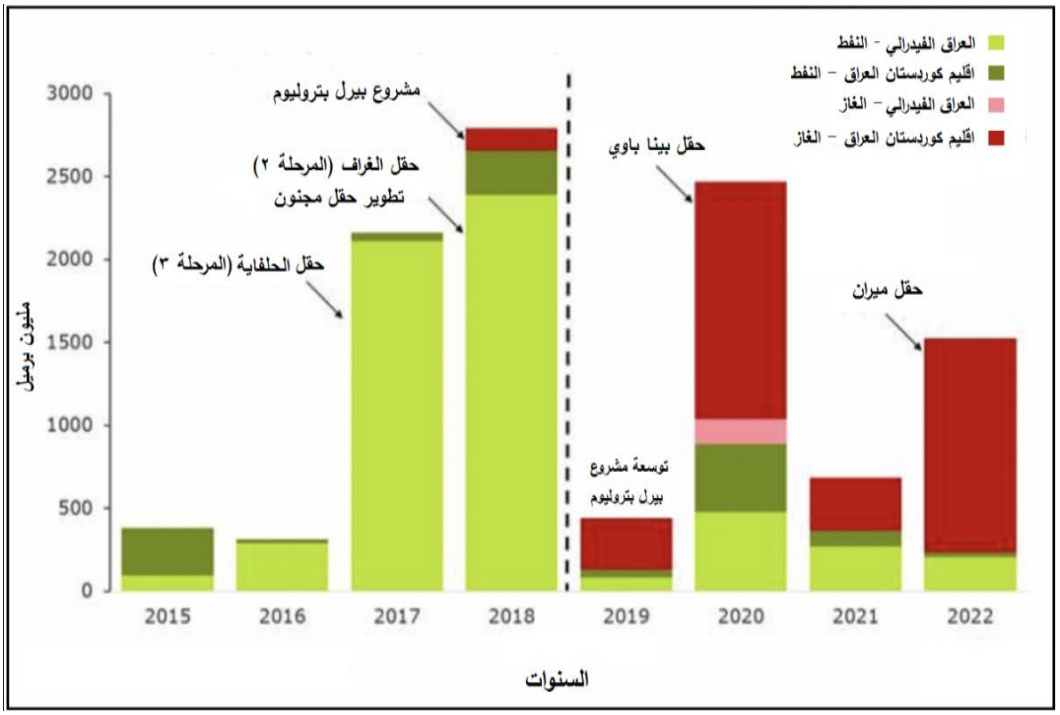

Source: Rystad Energy, Iraqi Oil Industry Takes A Critical Turn, Apr 24, 2019. https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/Iraqi-Oil-Industry-Takes-A-Critical-Turn.html

ثانيا- سياسة الطاقة في اقليم كوردستان

أتاح انهيار نظام البعث في العراق عام ٢٠٠٣، فرصة كبيرة لتطوير قطاع النفط والغاز في اقليم كوردستان، لا سيّما بعد اقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، وتأسيس وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم عام ٢٠٠٦، واقرار قانون النفط والغاز لإقليم كوردستان العراق عام ٢٠٠٧، الذي وصفه "**نيجيرفان بارزاني**" رئيس وزراء حكومة اقليم كوردستان آنذاك بـ " لحظة تاريخية"، وانه يتماشى مع الدستور العراقي، وسيكون الاساس للتنمية الاقتصادية، وسيسمح لحكومة اقليم كوردستان اختيار المستثمرين الافضل والاكثر خبرة، والاكثر التزاما، وأشار ان هذا القانون هو تجسيد لالتزاماتنا بعراق اتحادي ديمقراطي تعددي.. نعطي الكثير للعراق، ونتلقى الكثير في المقابل". (١٨) بينما ترى الحكومة المركزية ان هذا القانون غير دستوري وفقاً للمادة ١١٢ (اولاً) من الدستور العراقي والتي توجب إدارة الملف النفطي اتحادياً بمشاركة الأقاليم والمحافظات المنتجة مع الحكومة الاتحادية.

هكذا، شهدت سياسة الطاقة في اقليم كوردستان تطورات سريعة، شملت مراحل عدة:

١- **اقرار قانون النفط والغاز في الاقليم:** في ظل غياب قانون هيدروكربوني عراقي، شرع برلمان كوردستان قانون (٢٢) للموارد الطبيعية عام ٢٠٠٧، كأساس لإدارة وتطوير موارد النفط والغاز ضمن حدود الاقليم. وتستند حكومة اقليم كوردستان بذلك الى تفسيرها الى مواد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥[١٩]، بينما ترى الحكومة المركزية في بغداد انها المسؤولة عن ادارة وتطوير الموارد الهيدروكربونية في جميع انحاء العراق، هذه الاختلافات في تفسير مواد الدستور خلق ازمة سياسية حادة بين الطرفين، انعكست سلباً على عملية الاستثمار في مشاريع الطاقة والية تصدير النفط الى الخارج، وتقاسم الايرادات النفطية بين الطرفين.

٢- **التعاقدات النفطية في مجال النفط والغاز:** وفق المادة (٢٤/أولا) من قانون النفط والغاز في الاقليم، تم منح وزير الموارد الطبيعية في اقليم كوردستان (آشتي هورامي) صلاحية أبرام العقود لاستكشاف وتطوير موارد الطاقة مع شركات محلية وأجنبية. وخلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١١ وقعت حكومة الاقليم (٤٢) عقداً مع شركات النفط العالمية (IOCs) [٢٠]. وتعد شركة إكسون موبيل أول شركة نفط عملاقة تدخل الاقليم [٢١]. وصل عدد التراخيص الى (٦٠) في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٣. [٢٢] اضافة الى تراخيص تطوير البنية التحتية وانتاج الطاقة مع شركة روسنفت Rosneft، وغازبروم Gazprom الروسيتين [٢٣]، وعقود انتاج وتصدير الغاز مع دانة غاز الاماراتية. [٢٤]

وقعت حكومة كوردستان العديد من العقود في قطاع الغاز مع الشركات الاجنبية خلال العقد الماضي، لكن أهم تلك العقود كان مع كونسورتيوم بيرل بتروليوم (ائتلاف نفط دانة غاز ونفط الهلال) في اذار ٢٠١٩، لرفع انتاج الغاز من حقل **خورمور** من ٤٠٠ مليون قدم مكعب/ يوم الى ٦٥٠ بحلول عام ٢٠٢١، والى ٩٠٠ مليون قدم مكعب/ يوم، بحلول ٢٠٢٢. [٢٥]

على النقيض من عقود الخدمات الفنية (TSCs) التي اعتمدتها حكومة بغداد (تعني دفع رسوم للشركات مقابل خدماتها)، استخدمت حكومة اقليم كوردستان "عقود المشاركة في الانتاج(PSCs) " مع شركات النفط العالمية، التي بموجبها تشارك الشركة بين ١٠- ١٥% من العائدات، بالإضافة الى احتفاظ الشركة بنسبة ٥٥% من الايرادات في بداية الانتاج حتى يتم استرداد كافة تكاليفها.[٢٦] هذه الشروط الأكثر مرونة وفائدة لجهة الشركات

الاجنبية مقارنة بنظيرتها في اجزاء اخرى من العراق، الى جانب الاحتياطيات الضخمة من النفط والغاز، دفعت كبريات الشركات النفطية العالمية الى الدخول وبقوة الى سوق الطاقة في اقليم كوردستان من عام ٢٠٠٩، كشركة توتال، واكسون موبيل، وشيفرون، وهانت أويل، وجينيل انرجي، ودانة غاز، مع غياب واضح للشركات الايرانية بسبب العقوبات الغربية.

هكذا، خلال العقد الماضي، استطاعت دبلوماسية اقليم كوردستان من استقطاب ٤٥ شركة للطاقة من أكثر من ٣٠ دولة في العالم. في محاولة لتطوير بنيتها الاقتصادية، وتعزيز موقفها السياسي لدى الغرب، والذي يلاقي تحفظاً من قبل الحكومة الاتحادية في بغداد.

٣- تطوير البنية التحتية لقطاع النفط والغاز الطبيعي

لا يمكن تقييم الاهمية الاقتصادية لثروات الغاز الطبيعي والنفط في اقليم كوردستان العراق من خلال معرفة حجم الاحتياطيات فقط، بل من خلال الاستثمار الامثل لهذه الثروات، ومن ثم تصديرها الى الاسواق العالمية، وهذا يعتمد بالدرجة الاساس على توفر بنية تحتية متطورة. [٢٧]

على الرغم من وجود كميات ضخمة من الموارد الهيدروكربونية في اقليم كوردستان، وحجم الاستثمارات الضخمة في قطاع الطاقة، وقربه الجغرافي من الاسواق الاوربية والاسيوية، الا ان اقليم كوردستان يفتقر الى بنية تحتية لتعزيز قدراتها التصديرية، خصوصاً من الغاز الطبيعي. وهذا يفرض تكاليف اضافية على مستثمري النفط والغاز لإنشاء خطوط انابيب جديدة، لاسيما وان جغرافية الاقليم تتميز بطبيعة وعرة ومعقدة.

هناك العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية التي أبرمتها حكومة اقليم كوردستان لتطوير صناعة النفط والغاز، منها الاتفاقية مع أنقرة في نوفمبر ٢٠١٣ لزيادة صادرات غاز الاقليم إلى تركيا من ٤ مليارات متر مكعب سنويًا في عام ٢٠١٧ إلى ١٠ مليارات متر مكعب بحلول ٢٠٢٠. واتفاقية ٢ يونيو ٢٠١٧، مع شركة روسنفت الروسية في مجال التنقيب والخدمات اللوجستية وتطوير البنية التحتية لمدة ٢٠ عاماً، وتطوير خط انبوب كوردستان – تركيا لتصدير النفط بطاقة مليون برميل يومياً. [٢٨] كما أعربت شركة روسنفت عن استعدادها لاستثمار مليار دولار في مشروع مد أنابيب الغاز في إقليم كوردستان (قد يبدأ العمل به عام ٢٠١٩) وإيصال الغاز من الإقليم الى أوروبا عبر البر التركي. رغم ذلك، يعد

تطوير سوق الغاز الطبيعي المحلي على المدى القصير أولوية قصوى بالنسبة لإقليم كوردستان لأنه يُنظر إلى الغاز على أنه مصدر رئيسي للوقود في الصناعات المحلية وتوليد الطاقة الكهربائية.

ثالثاً: التحديات الجيوسياسية المؤثرة في سياسة النفط والغاز في الاقليم

١- التنافس على النفوذ والموارد بين الحزبين الحاكمين في إقليم كوردستان

تشهد الساحة السياسية لإقليم كوردستان، تنافساً حاداً وانقساماً جغرافياً بين الحزبين الحاكمين (الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني) قد يؤثر على مستقبل سوق الطاقة "الناشئة" في الإقليم، في ظل اقتصاد يواجه مشكلات هيكلية ترتبط بالفساد وانعدام الشفافية، وسيطرة الأحزاب الرئيسة على كافة مفاصل المؤسسات الحيوية.

أدى اندلاع الصراع بين الطرفين عام ١٩٩٤-١٩٩٦ الى تقسيم جغرافية الإقليم الى أدارتين: **الشمالية** وتضم (محافظة أربيل ودهوك)، وسيطر عليها الحزب الديمقراطي بقيادة مسعود البارزاني، **والجنوبية** (محافظة السليمانية وحلبجة) وسيطر عليها الاتحاد الوطني الذي أسسه الراحل جلال الطالباني. وقد غذى هذا الانقسام المناطقي العامل الإقليمي، إيران الداعم الأساسي للاتحاد الوطني، في المقابل تعد تركيا حليف قوي للبارزاني. [٢٩] نتج عن ذلك، تدخلات اقليمية في الشأن السياسي لإقليم كوردستان، وعمليات تهريب النفط الى إيران عبر الصهاريج، وابرام عقود نفطية (غير شفافة) مع شركات تركية، دون الرجوع الى برلمان الإقليم، او حكومة بغداد. بمعنى هناك تباين في سياسة الحزبين الحاكمين فيما يتعلق بالقضايا الخارجية وصناعة النفط والغاز.

كركوك مدينة الذهب الاسود، ومعقل الاتحاد الوطني (حصل على ست مقاعد من أصل ١٢ مقعداً مخصص للمحافظة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨) [٣٠]، تعد إحدى مناطق التنافس السياسي بين القوى الكوردية. ففي ٢ اذار/مارس ٢٠١٧، داهمت قوة مسلحة تابعة للاتحاد الوطني الكوردستاني مقر شركة نفط الشمال في محافظة كركوك، واستولت على عدد من محطات تصدير النفط والغاز الى ميناء جيهان عبر انابيب إقليم كوردستان، وبعد هذه الحادثة بسبعة أيام قامت قوة عسكرية تابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني بالانتشار في حقل هافانا وباي حسن النفطي غرب كركوك. [٣١] تداعيات هذا المشهد

السياسي قد يؤثر في مستقبل الطاقة في الاقليم، وعلى حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الحيوي، وبالتالي على العلاقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية في بغداد.

٢- الخلافات الجيوسياسية بين حكومة كوردستان والحكومة الاتحادية

يتمتع اقليم كوردستان بحكم فيدرالي حسب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وتشكل المناطق المتنازع عليها سياسياً بين حكومة الاقليم والحكومة العراقية، شريطاً يبلغ طوله أكثر من ١٠٠٠ كم يمتد من الحدود الايرانية شرقاً وحتى الحدود السورية غرباً.

تعد مدينة كركوك (الغنية بالثروات الطبيعية) أهم هذه المناطق، وبؤرة الخلافات بين بغداد واربيل بعد ٢٠٠٣. بسبب اهميتها الاستراتيجية لدى الحكومة المركزية وحكومة الاقليم. لم يتم حسم مصير كركوك المتنازع عليه وفق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، بسبب غياب ارادة سياسية قوية وناجحة لدى صناع القرار في بغداد.

في تحول جيوسياسي، سيطر قوات البيشمركة الكوردية على مدينة كركوك وحقولها النفطية في يونيو ٢٠١٤، بعد انسحاب القوات العراقية من المدينة، امام هجوم مسلحي تنظيم داعش. بين عامي ٢٠١٤- ٢٠١٥ ظهر تقدم ملحوظ في علاقات الطاقة بين الاقليم وبغداد، خلال وضع الية تصدير النفط من الاقليم الى الاسواق الدولية في ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٤، تضمنت قيام الاقليم بتصدير ٥٥٠ الف برميل من النفط يومياً، بواقع ٢٥٠ الف برميل من حقول الاقليم، إضافة الى ٣٠٠ الف برميل من حقول كركوك(قامت بتشغيلها مجموعة كار KAR للنفط والغاز الكوردية في ظل غياب شركة نفط الشمال الفيدرالي)، عبر خط انابيب كوردستان الى تركيا، في المقابل سيحصل الاكراد على ١٧% من الموازنة العامة [٣٢]، مع ذلك، لم تصمد هذه الاتفاقيات طويلاً أمام انعدام الثقة بين كلا الطرفين، وانخفض حصة الاكراد من الموازنة لعام ٢٠١٨ الى ١٢.٦%.[٣٣]

في ظل حكومة نوري المالكي، واجه الاقليم تحديات أمنية واقتصادية خطيرة، تمثلت بالحرب على داعش، وخفض ميزانية الاقليم، وتدفق ١.٥ مليون لاجئ الى الاقليم، وهبوط اسعار النفط الى ما دون ٣٠ دولار للبرميل، انعكست سلباً على اداء قطاع الطاقة، وانخفاض النمو الاقتصادي من ٨% عام ٢٠١٣ الى أقل من ١% عام ٢٠١٥. [٣٤]

هذا المناخ السياسي المضطرب، دفع برئيس الاقليم مسعود البارزاني الى اعلان الاستفتاء على الاستقلال عن العراق في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، شملت كركوك والمناطق

الاخرى المتنازع عليها، رغم التحذيرات القوية من قبل بغداد وطهران وانقرة، ومعارضة المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية (يعده الاكراد حليف استراتيجي لهم).

على الرغم ان نتيجة الاستفتاء كانت بـ "**نعم**" لصالح الانفصال الكوردي عن العراق، الا انها جاءت بنتائج كارثية على الاقليم من حيث الوضع الاقتصادي وانتاج النفط، اذ استعادت الحكومة الفيدرالية سريعاً السيطرة على جميع المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك كركوك وحقولها النفطية في ١٦ اكتوبر ٢٠١٧، [٣٥] بعدما استثمرت بغداد "**الخطأ الاستراتيجي**" لحكومة الاقليم في اجراء الاستفتاء، قامت بالتنسيق مع أطراف اقليمية مثل طهران [٣٦] وتركيا للضغط على حكومة الاقليم اقتصادياً وامنياً. مما ادى الى الغاء كافة الاتفاقيات النفطية بين الطرفين، وخسارة الاكراد الكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية.

مع ذلك، طرأ تحول في العلاقات بين بغداد واربيل بعد ترأس عادل عبد المهدي الحكومة العراقية الجديدة في أكتوبر ٢٠١٨، معلناً استعداده للتعاون مع اربيل لحل جميع المشاكل العالقة بين الاقليم والمركز. اذ شهدت العلاقات بين الطرفين تطوراً ملحوظاً، تم الاتفاق على ضخ ٥٠ – ٦٠ ألف برميل/ يوم من حقول كركوك، مقارنة مع مستويات ذروة بلغت ٣٠٠ ألف برميل يوميا خلال أشهر ٢٠١٧ [٣٧]. كما نصت المادة ١٠/ ثانياً من الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٩، إلزام حكومة اقليم كوردستان تصدير ٢٥٠ ألف برميل نفط/يوم من حقول الاقليم وتسويقها عن طريق شركة تسويق النفط الوطنية(سومو)، وتسليم جميع الإيرادات الفيدرالية إلى الخزينة المركزية، مقابل التزام الحكومة الاتحادية بدفع رواتب موظفي الاقليم. مع ذلك، لم تقوم حكومة الإقليم بتسليم شركة "سومو" الإيرادات النفطية المتفق عليها في ميزانية ٢٠١٩، بالرغم من قيام الحكومة الاتحادية بدفع رواتب موظفي الإقليم.

وفي هذا السياق، جرت جولة من مباحثات بين الطرفين في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٩، بشأن الملفات الخلافية منها الية تصدير النفط وحصة الإقليم من الميزانية الاتحادية، توصل الطرفين الى اتفاق يلزم الإقليم بتسليم شركة سومو الوطنية ٢٥٠ ألف برميل يوميا مطلع ٢٠٢٠.[٣٨] وجاء هذا الاتفاق قبل أسبوع من استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في ١ كانون الأول نتيجة لاندلاع احتجاجات (بدأت في ٢٥ تشرين الأول) شملت جميع

المحافظات الجنوبية والعاصمة بغداد، بسبب الفساد المتفشي ونقص الوظائف وضعف الخدمات العامة.

هذه البيئة السياسية المضطربة، قد تعقد مشهد العلاقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية حول إيجاد حل للقضايا العالقة بين الطرفين، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، في ظل استمرار حكومة تصريف أعمال، واستمرار التظاهرات، ومطالبة المتظاهرين بتغيير النظام السياسي في العراق.

المبحث الثاني: الفواعل الاقليمية والدولية المؤثرة في صناعة الطاقة في الاقليم

لا يقتصر تطوير صناعة الطاقة في اقليم كوردستان العراق على شركات القطاع الخاص والجهات المحلية، بل هناك العديد من الفواعل الاقليمية والدولية التي تلعب دور فعال ومؤثر في تطوير صناعة الطاقة في الاقليم، وتتباين ادوارهم بحسب دوافعهم واولوياتهم.

أولاً: الفواعل الاقليمية:

١- **تركيا:** تتمتع تركيا بموقع استراتيجي مهم في جغرافية الطاقة **كدولة عبور** بين الموردين مثل اقليم كوردستان وإيران واذربيجان وروسيا من جهة، والمستهلكين مثل الاتحاد الاوربي من جهة اخرى، وتستخدم سياسة "دبلوماسية الانابيب" مع هذه الجهات لتنويع امداداتها من النفط والغاز الطبيعي. ومع النمو الاقتصادي المتسارع خلال القرن الماضي، أصبحت تركيا واحدة من أسرع اسواق الطاقة نمواً في العالم.

وفقاً لبيانات معهد الاحصاء التركي، ارتفعت واردات أنقرة من الطاقة بنسبة ١٠.٦% في شهر اذار/ مارس ٢٠١٩ مقارنة بالشهر نفسه من العام ٢٠١٨. وبلغت كلفة هذه الواردات ٣.٨ مليار دولار. كما اظهرت بيانات المعهد السنوية لعام ٢٠١٨، ارتفاع قيمة واردات تركيا من الطاقة الى ٤٣ مليار دولار، بعد ان كانت ٣٧.٢ مليار دولار عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ١٣.٥% [٣٩]، هذه الارقام تدفع أنقرة الى البحث عن موردين جدد، وتشجع شركات الطاقة الى الاستثمار خارج حدودها، لا سيما في اقليم كوردستان العراق، حيث القرب الجغرافي والاحتياطيات الضخمة، وبالتالي، تقليل اعتمادها على روسيا وإيران.

يجاور اقليم كوردستان العراق، تركيا، بخط حدودي طوله (٣٥٢) كم، يشكل البوابة الاستراتيجية لتركيا نحو العراق ودول الخليج العربي في قضايا التفاعلات التجارية وأمن

الطاقة. [٤٠] أصبحت تركيا المستثمر الاول في المنطقة، من خلال شركاتها العاملة في الاقليم أكثر من ١٠٠٠ شركة عام ٢٠١٦، في مجال البنية التحتية والبناء والطاقة، [٤١] تطورت العلاقات الاقتصادية بين انقرة واربيل، وبلغ حجم التجارة الدولية أكثر من ٨ مليارات دولار.

بعد الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١، دخلت حكومة الاقليم والحكومة العراقية في نزاع مفتوح حول مشاريع وايرادات الطاقة. [٤٢] لا سيما عندما سمحت أنقرة لإقليم كوردستان بتصدير النفط عبر ميناء جيهان، بدون موافقة بغداد. [٤٣] هذه الوضعية مهدت الطريق أمام التقارب التركي–الكوردي، وبالتالي دعمت دور انقرة في تفاعلات الطاقة مع الاقليم.

لعبت تركيا دوراً مهماً في تطوير قطاع النفط والغاز في الاقليم، من خلال شركات الطاقة، اذ ساهمت شركة Genel Energy*، في انتاج وتصدير اول شحنة من نفط الاقليم (حقلي طق طق وطاوكي) بواسطة الشاحنات الى الموانئ التركية في يونيو ٢٠٠٩. [٤٤] حسب بيانات الشركة تم انتاج ٢٠٦ مليون برميل نفط من حقل طق طق خلال ١٠ سنوات الماضية، بلغت ارباحها أكثر من ١٢ مليار دولار. [٤٥] وفي ٢٣ مايو ٢٠١٤، تم بيع أول دفعة من النفط الخام (مليون برميل) بقيمة ١١٠ مليون دولار الى الاسواق الاوربية عبر خط انابيب كوردستان – جيهان الذي تم انشائه حديثاً في الاقليم، [٤٦] لعبت تركيا دور الوسيط بين بغداد واربيل بشأن تقاسم ايرادات النفط المصدر. حسب بيانات شركة ديلويت Deloitte العالمية، عام ٢٠١٨ بلغ اجمالي صادرات حقول الاقليم عبر الانابيب ١٣٤.٤ مليون برميل اي بمعدل ٣٧٣ برميل في اليوم، بلغ مستحقات شركات النفط التركية أكثر من ١.١ مليار دولار.

على صعيد الغاز، تستورد تركيا ٩٩ % من الغاز الطبيعي (تستهلك ٥٠ مليار قدم مكعب من الغاز سنوياً (نصفها من روسيا)[٤٧] وبتكلفة ٦٠ مليار دولار سنوياً. وقد يكون إقليم كوردستان البديل المحتمل لواردات الغاز التركي، بعد انتهاء عقود أنقرة طويلة الاجل للغاز مع أذربيجان عام ٢٠٢١، وروسيا في عام ٢٠٢٥، وإيران في عام ٢٠٢٦. [٤٨] كما ان مصادر الغاز الطبيعي في الإقليم أكثر قرباً لتركيا من إيران وروسيا وأذربيجان، وأقل تكلفة.

سجلت شركة "**جينل انيرجي**" حضوراً متميزاً في قطاع الغاز في إقليم كوردستان، ففي عام ٢٠١٤ وقعت اتفاقية "مشاركة في الانتاج" مع حكومة الاقليم في حقلي "ميران وبينا باوي" للغاز. وفي يناير ٢٠١٨، قدرت الشركة اجمالي حجم موارد الغاز في هذين الحقلين بحوالي ١٤.٨ تريليون قدم مكعب (ما يعادل ٤٢٣ مليار م^{٣}) بزيادة قدرها ٤٥% مقارنة بنهاية ٢٠١٦، وذلك بعد تطويرهما. (٤٩) وهذا يعزز احتياطي الغاز الطبيعي في اقليم كوردستان. ومن المتوقع ان يصل اجمالي انتاج هذين الحقلين الى ٢٠ مليار م^{٣} على المدى المتوسط.

يدرك صناع القرار في تركيا أهمية موقع إقليم كوردستان كبوابة اقتصادية واستراتيجية، لاسيما في قضايا تنويع موارد الطاقة. وقد صرح داوود أوغلو رئيس الوزراء الاسبق، بما معناه، " ان الهدف من سياسة الطاقة التركية هو استمرار تدفق النفط عبر انبوب كوردستان – تركيا". (٥٠) أي ان أنقرة لا يمكنها تجاهل موارد الطاقة في جوارها الجغرافي، بأسعار أقل، ودون معوقات خارجية. خصوصاً، وهي تطمح ان تتحول الى محور اقليمي للطاقة A regional energy hub في الشرق الاوسط. وهذا من الصعب تحقيقه في ظل وجود عدد من اللاعبين في معادلة الطاقة الدولية(روسيا)، والاقليمية(إيران).

على الرغم من تدهورت العلاقات الكوردية–التركية أثر اعلان الاقليم الاستفتاء، وأطلاق الجيش التركي مناورات عسكرية مع الجيش العراقي على الحدود المشتركة بين الطرفين في اليوم الثاني للاستفتاء، أي في ٢٦ ايلول/سبتمبر ٢٠١٧، وتحذير الرئيس أردوغان من عواقب اعلان استقلال كوردستان، بقوله "سيُتركوا في حالة تأزم عندما نبدأ بفرض العقوبات، وسوف ينتهي الأمر عندما نغلق الصنابير النفطية، وستختفي جميع عائداتها". (٥١) الا ان الحكومة التركية لم تغلق انبوب نقل النفط عبر اراضيها، ولا منافذها الحدودية مع الاقليم، عكس ايران، بسبب هيمنة المصالح المشتركة على الاختلافات السياسية.

القضية الأكثر أهمية لكل من حكومة اقليم كوردستان وتركيا هي **أمن الطاقة**، يختلف مفهوم أمن الطاقة حسب الموقع الجغرافي لكل منهم في سلسلة الطاقة (Energy chain)، حيث يركز أمن الطاقة عند تركيا باعتبارها دولة مستهلكة(consumer) على **أمن الإمدادات**؛ أي ضمان إمدادات طاقة كافية من مصدرين موثوق بهم، مع ضمان الوصول

الآمن لهذه الامدادات من دون مخاطر جيوسياسية لإعاقتها. بينما يقصد به عند حكومة كوردستان باعتبارها منتجة (Producer) على **أمن الطلب**؛ بمعنى ضمان انتاج كافٍ من مصادر الطاقة، مع ضمان الطلب المستمر عليها، وبأسعار مرتفعة. السؤال الأهم هو، هل بإمكان ضمان أمن خط الأنابيب طالما بقيت تركيا، في الواقع، في حالة حرب مع حزب العمال الكوردستانيpkk (في فبراير ٢٠١٦، قام الحزب باستهداف خط الانابيب، مما ادى الى خسارة الاقليم ٢٥٠ مليون دولار، بعد توقف الخط لمدة ثلاثة اسابيع)، واربيل في حالة نزاع مع بغداد حول المناطق المتنازع عليها ونفط كركوك؟

يعد تنويع اسواق الطاقة أمراً ضرورياً لإقليم كوردستان، يشكل انبوب كوردستان – جيهان الشريان الحيوي الوحيد لاقتصاد الاقليم "الريعي"، وهناك خطط لتوسيع صادرات النفط من خلال هذا الخط، وكذلك تطوير برنامج لتصدير الغاز. بمعنى، ان الوضع الجيوبوليتيكي لإقليم كوردستان يجعلها تعتمد بالدرجة الاولى على تركيا كممر للتصدير. وهناك إمكانية لتطوير العلاقات بين الطرفين، لا سيما مع تسنم نيجيرفان بارزاني رئاسة الاقليم في ١٠ حزيران ٢٠١٩، ولقائه أردوغان في تركيا في ٢١ حزيران/يونيو.

أما تركيا، فعندما يتعلق الأمر بموارد الطاقة، نجد إنها تضع أهدافها الاقتصادية فوق حساباتها السياسية، ومثال ذلك علاقاتها مع اقليم كوردستان وإيران. اذ يشكل أمن الطاقة المحرك الرئيسي لسياساتها الخارجية، في ظل الظروف الاقتصادية الغير مستقرة التي تمر بها، ومحاولة تأمين حاجاتها من موارد النفط والغاز لمواكبة نموها الاقتصادي، الذي يُعد أحد أدوات قوتها الصاعدة اقليمياً؛ لا سيما بعد توقفها عن شراء النفط الايراني في مايو ٢٠١٩، نتيجة العقوبات الامريكية على صادرات إيران النفطية. لذلك سيحاول الاتراك تقوية نفوذهم في سوق الطاقة في إقليم كوردستان، من خلال توثيق علاقاتهم مع حكومة أربيل، وجعل الأخيرة شريك رئيسي لأنقرة في نقل وتسويق موارد الطاقة من الإقليم الى الأسواق الدولية عبر خط أنابيب TANAP الذي ينقل غاز جنوب القوقاز الى اوروبا عبر الأراضي التركية. وبالتالي، تقليل الضغط الروسي والايراني على أمن الطاقة في تركيا.

٢- **إيران:** على عكس تركيا، لم يكن لإيران دور نشط في صناعة النفط والغاز في العراق عامة، واقليم كوردستان خاصة (بسبب العقوبات الغربية، وانشغالها في الازمة سوريا)، بل كان لاعباً مهماً في الخريطة السياسية العراقية. اذ تعد الاخيرة احدى اهم ساحات النفوذ

الايراني في الشرق الاوسط، ومن اولويات طهران "الاستراتيجية" هو وجود عراق موحد وحكومة مركزية قوية "شيعة" في بغداد. على صعيد اقليم كوردستان، تمتلك إيران نفوذاً على حكومة الاقليم بحزبيه الحاكمين (الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكوردستاني)، وتحاول طهران موازنة قوة وتأثير تركيا في العراق وحكومة الاقليم. (٥٢)

استجابةً للضغوط الامريكية، أوقفت أربيل تدفق النفط (عبر الصهاريج) الى إيران في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٩، بعد ان جمدت بغداد اتفاقية التبادل النفطي المشترك مع إيران في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨، تضمنت تصدير ٥٥ ألف برميل/يوم عبر خط كركوك – كرمنشاه، لغرض تكريرها في المصافي الايرانية، واسترجاعها الى العراق ثانيةً. (٥٣)

ان سياسية الولايات المتحدة لتصفير صادرات النفط الايراني، جعل من العراق ثاني أكبر منتج للنفط في اوبك بعد السعودية، وخامس أكبر احتياطي نفط مؤكد في العالم، حيث بلغ متوسط صادرات العراق ٤.٥ مليون برميل/يوم في ٢٠١٨. هناك خطط لرفع مستوى الانتاج الى ٥ مليون برميل نهاية ٢٠١٩ والى ٨.٥ مليون/ يوم بحلول ٢٠٢٥، بعد تحديث البنية التحتية للطاقة. (٥٤) هذا يجعل من العراق عملاق للطاقة في المنطقة، وبالتالي، يضعف من مكانة إيران كلاعب اقليمي للطاقة في المنطقة، لا سيما بعد انخفاض صادراتها النفطية الى أدنى مستوى في مايو/ايار ٢٠١٩ الى نحو ٤٠٠ ألف برميل/يوم. (٥٥) وفي حال تم رفع العقوبات عن طهران، سيكون للأخيرة تأثير ونفوذ أكثر في قطاع الطاقة في العراق واقليم كوردستان، وذلك لعدة اسباب:

١- صفقات النفط والغاز بين أربيل وانقرة، تحد من نفوذ إيران على تركيا، وستكون أكثر استراتيجية عندما يتم ضخ الغاز من اقليم كوردستان الى تركيا بسعر أقل من الغاز الايراني.

٢- تطور صناعة الطاقة في اقليم كوردستان قد يضعف من قيمة سوق الطاقة الايراني لدى تركيا والدول الغربية، ويجعل من الاقليم منافساً قوياً لإيران.

٢- القرب الجغرافي، حيث تقع ثروات الاقليم بالقرب من الحدود التركية، على عكس حقول الغاز الايرانية التي تقع في جنوب البلاد. وهذا يعطي افضلية لتوريد النفط والغاز مستقبلاً من الاقليم الى اوروبا عبر الاراضي التركية، مقارنة بإيران.

ثانياً: دور الفواعل الدولية:

١- **روسيا:** تعد دبلوماسية الطاقة احدى أهم ادوات السياسة الخارجية الروسية، التي تتبعها في منطقة الشرق الاوسط، [٥٦] ومنها سوريا والعراق واقليم كوردستان العراق. ذلك لإعادة مكانتها العالمية، واجتذاب الاستثمارات المستقبلية لاقتصادها المتعثر بسبب العقوبات الغربية. وبالتالي، هندسة خريطة الطاقة في المنطقة وفق أولوياتها الاستراتيجية.

في أغسطس ٢٠١٢، دخلت كل من شركة "لوك أويل" وغاز بروم" الروسية سوق الطاقة في اقليم كوردستان بعد توقيع صفقتين للتنقيب وانتاج النفط، حصلت بموجبها غازبروم على ٤٠% من حقل كرميان، و ٨٠% من حقلي حلبجة وشاكال [٥٧] لتصبح رابع شركة نفطية كبرى تدخل المنطقة كمنافس للأميركتين (اكسون موبيل وشيفرون) وتوتال الفرنسية.

خلال زيارته الى موسكو في فبراير ٢٠١٣، التقى مسعود البارزاني رئيس اقليم كوردستان بالرئيس بوتين ورئيس شركة غازبروم أليكسي ميلر، وتناول اللقاء سبل تطوير قطاع الطاقة. هذه الاتفاقيات أثار حفيظة بغداد، التي ترى ان أي اتفاقية للطاقة يجب ان تحظى بموافقتها.

في١ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، خلال "منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي" وقعت حكومة اقليم كوردستان وشركة روسنفت الروسية اتفاقية لمدة ٢٠ عاماً حول التعاون في مجال الاستكشاف وانتاج الموارد الهيدروكربونية. [٥٨] في سبتمبر ٢٠١٧، تم توسيع التعاون ليشمل انشاء خط انابيب الغاز الطبيعي (من المقرر ان يبدأ العمل به عام ٢٠١٩) بطاقة ٣٠ مليار م^{٣} سنوياً، وتزويد محطات الطاقة والمصانع في الاقليم، وانتاج الغاز لتصديره الى الاسواق العالمية، وتصل قيمة هذه الصفقة أكثر من مليار دولار. [٥٩] الكميات التي تحاول روسنفت تصديرها من اقليم كوردستان الى أسواق التصدير كبيرة، وتمثل ٦% من إجمالي الطلب على الغاز في أوروبا ونحو سدس حجم صادرات الغاز الروسية (عام ٢٠١٨ وردت روسيا ٢٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الى اوروبا).

كل هذه التطورات سبقت عملية الاستفتاء في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، التي اتخذت موسكو منها موقفاً محايداً، على عكس القوى الدولية الاخرى، اذ دعا وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" الى احترام التطلعات الوطنية لأكراد العراق. [٦٠]

المهم هو ما حدث من تطورات بعد الاستفتاء، في ٨ أكتوبر ٢٠١٧، صرح وزير الطاقة الروسي " ألكسندر نوفاك"، قائلاً " سنربط خط أنابيب النفط والغاز في إقليم كردستان بالبحر الأسود". [٦١] هذا يؤكد مدى تأثير موسكو بسياسة الطاقة في الإقليم، وعدم رغبتها بظهور إقليم كوردستان كمنافس للغاز الروسي في الأسواق الاوربية مستقبلاً. وحسب المنظور الروسي، فإن توريد الغاز الكوردي في اوروبا يشكل تهديداً استراتيجياً لموسكو.

في ١٨ أكتوبر ٢٠١٧، وقعت روسنفت وحكومة الاقليم الوثائق المطلوبة فيما يتعلق بخمس كتل استكشافية في الاقليم، بكلفة ٤٠٠ مليون دولار، حصة روسنفت منها ٨٠%. وفي ١٩ اكتوبر (اي بعد يومين من دخول القوات العراقية الى كركوك) استحوذت روسنفت على ٦٠% من ملكية خط انابيب نفط كوردستان–جيهان التركي، مقابل ١.٨ مليار دولار.

علاوة على ذلك، قدمت الشركة الروسية قرضاً بقيمة ١.٢ مليار دولار الى حكومة اقليم كوردستان لتسديد مستحقات الشركات النفطية وموظفي الاقليم، تأتي هذه الاستثمارات الروسية، التي بلغت ٣.٥ مليار دولار، في وقت شهدت الساحة السياسية بين بغداد واربيل توتراً حاداً. [٦٢] بسبب عملية الاستفتاء التي جاءت بنتائج عكسية "سياسياً واقتصادياً" على اقليم كوردستان.

في ٢٥ ايار/مايو ٢٠١٨، خلال "منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي" وقعت شركة روسنفت وحكومة اقليم كوردستان اتفاقية جديدة لتطوير البنية التحتية للغاز، وهذا ما أكده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال المؤتمر الصحفي في ٧ حزيران/ مايو ٢٠١٨، بقوله "ان عقود الطاقة مع اقليم كوردستان "واعدة" و "بعيدة المدى". [٦٣] تهدف هذه الصفقات الى تعزيز النفوذ الروسي في جغرافية الطاقة في الشرق الاوسط، حيث تشهد المنطقة تنافساً قوياً بين القوى الكبرى للوصول الى اسواق الطاقة الناشئة. هذه العلاقات المتطورة قد تؤسس لشراكة استراتيجية بعيدة المدى في مجال الطاقة، بعد اعلان رئيس شركة "روسنفت" **إيغور ستتشين** في المؤتمر السنوي لمساهمي الشركة، عن عزم الاخيرة البدء بمجموعة كبيرة من أنشطة الاستكشاف في إقليم كوردستان، وكذلك استخراج وتصدير النفط خلال ٢٠١٩. [٦٤] رغم ذلك، ان الخطط والاستثمارات الروسية في الإقليم لا تخلو من مخاطر، وتعتمد على مدى تطور الوضع الجيوسياسي في الإقليم، وحل المشكلات بين بغداد

واربيل، وبإمكان للولايات المتحدة "كلاعب رئيسي" ان يحد من النفوذ السياسي الروسي في المنطقة.

ويرجع سبب التمحور الكوردي نحو الدب الروسي الى اسباب عدة:

١- لروسيا علاقات تقليدية جيدة مع أكراد العراق منذ اربعينيات القرن الماضي. [٦٥] وباعتبارها قوة دولية كبرى، ولاعب مؤثر في سياسات الطاقة الاقليمية، ولها نفوذ كبير في المنطقة، لذا لجأت اليها حكومة الاقليم ايماناً منها لحماية اولوياتها السياسية والاقتصادية.

٢- دخول الشركات الروسية الى سوق الطاقة في اقليم كوردستان منح الاخير دعماً سياسياً، لا سيما خلال عملية الاستفتاء، رغم معارضة حلفائه المقربين (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة).

٣- استطاعت موسكو انقاذ حكومة اقليم كوردستان من انهيار اقتصادي وشيك، بعد ان دفعت للإقليم مسبقاً ٢.١ مليار دولار مقابل صفقات نفطية غير معلنة.

٤- ترى حكومة الاقليم ان تفاعلات الطاقة مع موسكو تساعدها في تنويع علاقاتها الخارجية وحماية مصالحها، بعد ان غادرت العديد من الشركات الاوربية والأمريكية إقليم كوردستان، وبدأت باستثمارات ضخمة جنوب العراق.

مع ذلك، يجب على صناع القرار في حكومة الاقليم ان يدركوا جيداً ان هذا التقارب الكوردي–الروسي الذي لم يترجم على أرض الواقع، يجب ان لا يكون على حساب المصالح الامريكية، طالما كانت الاخيرة هي القوة الرئيسة الداعمة (سياسياً وعسكرياً) لإقليم كوردستان خلال العقدين الماضيين.

٢- **الولايات المتحدة الامريكية:** يعد العراق واقليم كوردستان إحدى أهم المناطق الحيوية بالنسبة للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الامريكية، كونها جزء من ساحة التنافس بين القوى الكبرى على موارد الطاقة في المنطقة. اذ تستورد واشنطن ١٧% من اجمالي صادرات العراق النفطية.

لعبت الشركات الامريكية دور فعال في قطاع الطاقة في العراق عامة، واقليم كوردستان خاصة. لا سيما شركة اكسون موبيل وشيفرون وهيس وأويل، التي عملت بنشاط في المنطقة، رغم ممانعة الحكومة العراقية لصفقات الطاقة بين حكومة الإقليم والشركات الأجنبية، مما زادت التوترات بين بغداد وأربيل.

في اكتوبر ٢٠١١، تحدى عملاق الطاقة "اكسون موبيل" حكومة بغداد بتوقيعه أول صفقة للتنقيب عن النفط مع حكومة إقليم كوردستان، رغم تهديدات نوري المالكي، الذي بَعث برسالة الى الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" يطالبه بالضغط على شركة إكسون لإلغاء الصفقة، لاسيما وان الكتل الاستكشافية "الست" (القوش– بعشيقة – بيرمام – بيتواتا– شرق عربت – قره هنجير) التي فازت بها أكسون موبيل تقع ثلاثة منها ضمن المناطق المتنازع عليها بين الطرفين. كانت الصفقة محرجة لواشنطن، لان الاخيرة كانت تدعم حكومة المالكي، وتؤكد على وحدة الأراضي العراقية. [٦٦] في المقابل اعتبر الاكراد ان عقد اتفاقية مع العملاق اكسون موبيل بمثابة انتصار سياسي لهم، لأنها فتحت الباب امام شركات أخرى لدخول سوق الطاقة في الإقليم، مثل شيفرون وتوتال، واخرها غازبروم الروسية.

بإمكان الولايات المتحدة وبالتعاون مع الاتحاد الأوربي، دعم تصدير الغاز في إقليم كوردستان لمواجهة الضغط الجيوسياسي الذي يسببه روسيا على اوروبا، وذلك من خلال مساهمة الإقليم بمشروع خط TANAP، الذي يدعمه الولايات المتحدة بقوة. لا سيما وان احتياطيات إقليم كوردستان من الغاز الطبيعي (٥.٧ تريليون متر مكعب)، يؤهلها ان تكون واحدة من الموردين المحتملين لهذا الخط بحلول ٢٠٢٢، بقدرة ١٠ مليار متر مكعب سنوياً.

تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ كبير في الساحة السياسية لإقليم كوردستان، وهي تضغط على الحزبين الحاكمين لتقريب وجهات النظر حول القضايا الخلافية بينهم، وتدعم الإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي في الإقليم، الذي يشكل بوابة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وتحاول واشنطن استخدام نفوذها على أربيل وبغداد لغرض تصحيح مسار العلاقات بين الطرفين، وترى ان وجود عراق قوي وموحد، يَنعم باستقرار سياسي وأمني، يقلل من النفوذ الإيراني على العراق، وهذا جزء من استراتيجية الرئيس "ترامب" الجديدة تجاه إيران.

هكذا، تعد مشاركة واشنطن أكثر حتمية في المشهد السياسي الكوردستاني والعراقي، نتيجة للتدخلات الإقليمية (تركيا وإيران) والدولية (روسيا) التي تحاول كل منها تطبيق اجندتها السياسية وتوسيع نفوذها في قضايا السياسة وأمن الطاقة في المنطقة من خلال دعم حلفائهم المحليين.

الاستنتاجات:

١- تعد الطاقة أحد أهم الادوات التي توجه علاقات اقليم كوردستان، وتعقد الاخيرة آمالاً كبيرة على النفط والغاز من اجل الحصول على مكاسب جيوسياسية. رغم ذلك، لم تغير هذه الموارد الكثير من المعطيات السياسية والاقتصادية، بل شكلت مصدراً للضغط السياسي على الاقليم.

٢- جيوبوليتيكياً، موقع إقليم كوردستان- الحبيس- غير الساحلي، دفعت حكومة الاقليم الى الاستعانة بالجغرافية التركية لتصدير النفط الى الأسواق العالمية. مما أكسبت تركيا نفوذاً سياسياً على حكومة الإقليم، وعززت مكانتها في سياسة الطاقة في إقليم كوردستان.

٣- رغم ان موارد الطاقة عززت الرخاء الاقتصادي ومكانة الإقليم الى حداً ما، الا انها تعد واحداً من أكثر التحديات الجيوسياسية المؤثرة على محور بغداد – أربيل – أنقرة.

٤- تعد بغداد عمقاً استراتيجياً لإقليم كوردستان، وتمثل الأخير بوابة العراق الشمالية نحو الأسواق الاوربية عبر تركيا، وممر حيوياً لنقل النفط من الشمال الى الجنوب وبالعكس.

٥- تواجه سوق الطاقة "الناشئة" في إقليم كوردستان جملة من التحديات ذات ابعاد قانونية وأمنية وسياسية. فالجدل القانوني القائم بين حكومة إقليم كوردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد فيما يخص تفسير مواد الدستور العراقي الخاصة بالنفط والغاز، يشكل عائقاً أمام تطوير صناعة الطاقة، وجذب الاستثمارات الأجنبية. كذلك الصراع حول ترسيم الحدود الادارية بين الإقليم وباقي أجزاء العراق، تشكل تحدياً سياسياً وأمنياً قد تنعكس على مجمل العملية السياسية في العراق، إذا لم تتم إيجاد معالجة حقيقية لها.

٦- يدرك صناع القرار السياسي في بغداد، انه من غير الممكن تقويض سياسة النفط والغاز في إقليم كوردستان، أو تصفير صادرات الإقليم النفطية. في المقابل، ونتيجة للتداعيات الكارثية لعملية استفتاء كوردستان، باتت حكومة الإقليم تتفهم حقيقة، هي ان بناء سياسة اقتصادية أحادية ومستقلة عن بغداد بالاعتماد على الموارد النفطية بشكل كامل- في ظل عدم امتلاكها منفذاً بحرياً وجوار جغرافي لا تدعمها بالكامل- تجعل من الصعوبة بمكان اعلان دولة كوردية مستقلة، لذا من الضروري على حكومة الإقليم عقد شراكة استراتيجية مع الحكومة العراقية في مجال الطاقة. وبالتالي، الحد من التدخلات الإقليمية والدولية في سياسة الطاقة لإقليم كوردستان.

التوصيات:

١- يجب تصفير المشكلات بين أربيل وبغداد، فيما يخص قضية المناطق المتنازع عليها وفق الدستور العراقي، وايجاد الية مشتركة لتصدير موارد الطاقة، وتقاسم الواردات بشكل عادل، بعيداً عن حسابات الربح والخسارة.

٢- على الأحزاب الكوردية الحاكمة النأي عن سياسة المحاور، في علاقاتها الخارجية إزاء طهران وأنقرة، واعتماد سياسة نفطية موحدة، تعزز مكانة واقتصاد الإقليم في المنطقة.

Abstract

The geopolitics of oil and gas in the Kurdistan Region of Iraq and the regional and international actors

Key words: geopolitics, oil and gas, Kurdistan Region

M. Dr.. Wahid Anam Alkkaie

Directorate General of Diyala Education

The geography of the Kurdistan Region of Iraq is one of the most promising hydrocarbon regions in the world, because it possesses huge reserves of oil and gas resources. Foreign. That may make the Kurdistan Region an important market for energy resources.

However, there are some geopolitical challenges facing the energy sector in the Kurdistan Region, which may affect the future of this industry, including the lack of a common policy between the regional government and the central government in Baghdad regarding the management of oil and natural gas resources, and the regional government's policy towards Turkey and Iran. The study also dealt with the political calculations of regional actors, and the strategic interests of the major powers in the energy industry in the Kurdistan Region.

الهوامش والمصادر:

(*) وردت تسمية "المناطق المتنازع عليها" في نص المادة (١٤٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بما يلي:

أولا: – تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

ثانيا: – المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على ان تنجز كاملةً (التطبيع، الإحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، لتحديد إدارة مواطنيها) في مدةٍ أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنة ٢٠٠٧.

ونتيجة لعدم تطبيق بنود هذه المادة في موعدها المحدد، باتت مسألة المناطق المتنازع عليها احدى اهم محاور الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم منذ أكثر من عقد من الزمن.

هكذا، ومن خلال طلب قدمه مجلس النواب العراقي الى المحكمة الاتحادية العليا بكتابه العدد (ش.ل/٩/٧٥٨٣) في ٢٠١٩/٧/١٥، حول تفسير نص المادة (١٤٠) من الدستور من حيث سريانها من عدمه. فقد قررت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ بالعدد (٧١/اتحادية/٢٠١٩) ما يلي:(بقاء سريان المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق في الوقت الحاضر ولحين تنفيذ مستلزماتها وتحقيق الهدف من تشريعها على وفق الخطوات المرسومة في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية). https://www.iraqfsc.iq/t.2019/

١- حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة الموارد الطبيعية.
http://mnr.krg.org/index.php/en/gas

2- Ministry of Natural Resources, Kurdistan Regional Government, 25 August 2013.
http://mnr.krg.org/index.php/en/oil/vision

3- International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook Special Report, Iraq Energy Outlook, October 2012, p. 52.

4 - United States Geological Survey, 2000.

5- Kurdistan Regional Government, Ministry of Natural Resources, oil Production, export, and Consumption, Report 2014.

6 - Kurdistan Regional Government, Ministry of Natural Resources, oil Production, export, and Consumption, Report 2015.

(*) في أواخر ٢٠١٦، تعاقد المجلس الاقليمي لشؤون النفط والغاز في اقليم كوردستان مع شركة "ديلويت" العالمية لغرض اجراء مراجعة شاملة وتدقيق لصادرات نفط كوردستان واستهلاكها المحلي وعائداتها للسنوات السابقة واللاحقة. ولحد الان اصدرت الشركة ست تقارير لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

7- Kurdistan Region Iraq, Oil & Gas Sector Review, January 1, 2017 to June 30, 2017.) website: http://cabinet.gov.krd/

8 - Kurdistan Regional Government of Iraq, Oil production, export, consumption and revenue for the period 1 January 2018 to 31 March 2018, Deloitte, 12 August 2018. And, Oil production, export, consumption and revenue for the period 1 April 2018 to 30 June 2018, 11 December 2018.

٩- صادرات واستهلاك وايرادات النفط لحكومة اقليم كوردستان العراق خلال الفترة من ١ تموز ٢٠١٨ الى ٣٠ ايلول ٢٠١٨.
http://www.basnews.com/index.php/ar/economy/kurdistan/504736

١٠ – حكومة اقليم كوردستان العراق، شركة ديلويت العالمية تنشر تقريرها السادس حول مراجعة وتدقيق قطاع النفط والغاز في إقليم كوردستان، ٣٠ ايار ٢٠١٩.http://www.gov.krd/?l=14

11 - Stephen A. Elliott & Louis B. Beryl, Natural Gas Development in Kurdistan: A Financial Assessment, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, 2012, p.19.

12- KRG plans 10 bcm in natural gas exports to Turkey in two years, Hurriyet Daily News, 20 November 2015.http://www.hurriyetdailynews.com/krg-plans-10-bcm-in-natural-gas-exports-to-turkey-in-two-years-91471

١٣ – التقرير السنوي لشركة دانة غاز لعام ٢٠١٧، ص٦.

14- International Energy Agency (IEA), Op. Cit., p.74.

15- Dana Gas and Crescent Petroleum Announce 30% GAS Production Increase In KurdistanRegion,2019.http://www.danagas.com/en-us/media-center/press-releases/press-release-details?ID=298

16 - Bazian Refining, Qaiwan Group. https://www.qaiwangroup.com/refinery/

17- Kurdistan Review, Leading the way for 2020, INVEST GROUP, 2105, p.77.

١٨– برلمان كوردستان يصادق على قانون النفط والغاز الخاص بإقليم كوردستان العراق.

http://previous.cabinet.gov.krd/a/print.aspx?l=14&smap=010000&a=19514

١٩ – المادة ١١١، ١١٢، ١٢١، ١١٥ ،١٤١ من الدستور العراق.

٢٠ – عقود تقاسم إنتاج وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان.

http://cabinet.gov.krd/p/p.aspx?l=12&r=296&p=1 (15 April 2019).

21- Friedbert Pflüger and Arash Duero, New Stability and Prospects for Kurdish Oil and Gas, 5 December 2011. https://www.elektormagazine.com/news/New-Stability-and-Prospects-for-Kurdish-Oil-and-Gas

22- Bilal A. Wahab, Iraq and KRG Energy Policies : Actors, Challenges and Opportunities, The Institute of Regional and International Studies(IRIS), American University of Iraq, Sulaimaniya, May 2014, p.15.

23- Gazprom Neft expands oil production in the Kurdistan Region of Iraq, 4 April 2019. https://www.gazprom-neft.com/press-center/news/2664279/ (21 April 2019).

٢٤ – دانة غاز ونفط الهلال: إنتاج إقليم كوردستان من الغاز ارتفع بنسبة ٣٠%، في ٢٠١٨/١١/٢١.

http://www.rudaw.net/mobile/arabic/business/211120181

25 - Pearl Petroleum signs Gas Sales Agreement with Kurdistan Regional Government to Boost Gas Supplies,6 March 2019.
http://www.pearlpetroleum.com/pearl-petroleum-signs-gas-sales-agreement-with-kurdistan-regional-government-to-boost-gas-supplies.html

26- Ibtisam Kamal, Oil & Gas Industry of Kurdistan Region of Iraq: Challenges and Opportunities, Review Article, Crimson Publishing, Volume 2, Issue 3, 2 July 2018.

٢٧– وحيد انعام غلام وهشام توفيق جميل، الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، دراسة جيوأقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي العاشر لكلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، في ١٠– ١١ اذار ٢٠١٩.

28 - Rosneft and Iraqi Kurdistan Government Agree to Expand Strategic Cooperation, 2 June 2017. https://www.rosneft.com/press/releases/item/186811/ (15 May 2019).

٢٩ – خورشيد دلي، الصراع بين أربيل والسليمانية: الأسباب والمآلات، الجزيرة نت، ٢١ تشرين الأول ٢٠١٧. https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

٣٠– توزيع المقاعد البرلمانية في جميع المحافظات العراقية، روداو، ١٩ أيلول ٢٠١٨. http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/1805201816

٣١–نفط كركوك مركز صراع القوى الكردية، ميدل إيست اونلاين، ٣١ اذار ٢٠١٧. https://middle-east-online.com

٣٢– اتفاق بين بغداد وأربيل على صادرات النفط والميزانية، بي بي سي، ٢ ديسمبر/ كانون الاول ٢٠١٤.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141202_iraq_kurdistandeal

٣٣– جيمس جيفري وبلال وهاب، بناء العلاقات النفطية بين العراق وحكومة إقليم كردستان على أسس قانونية متينة، معهد واشنطن، ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٨.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/putting-iraq-krg-oil-relations-on-solid-legal-ground (تاريخ الدخول ٢٢/ ٥/٢٠١٩)

34- Iraqi Kurdistan economic growth expected to drop below 1% in 2015, Ekurd Daily, 29 July ,2015. https://ekurd.net/kurdistan-economic-growth-expected-to-drop-2015-07-29

35- Galip Dalay, Iraqi Kurdish Independence Referendum: The Road Ahead,24 October 2017, Aljazeera Center for studies. http://studies.aljazeera.net/en/reports/2017/10/iraqi-kurdish-independence-referendum-road-171024102636556.html

٣٦– استفتاء كوردستان العراق: تداعياته ومستقبل الازمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر ٢٠١٧، ص١–٢.

37- Dmitry Zhdannikov, Ahmed Rasheed, Iraq restarts some Kirkuk oil exports after year-long halt, REUTERS, 16 November 2018. https://www.reuters.com/article/us-iraq-kurdistan-oil/iraq-restarts-some-kirkuk-oil-exports-after-year-long-halt-idUSKCN1NL12A

٣٨– وزير النفط: أجواء إيجابية لمباحثات تسليم نفط إقليم كردستان لبغداد، ANADOLU ANERGY، ٢٤تشرين الثاني ٢٠١٩. https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-

٣٩– معهد الاحصاء التركي. http://www.turkstat.gov.tr/Start.do

٤٠– وحيد انعام الكاكائي، الموقع الجيوستراتيجي لتركيا واهميته للاتحاد الاوربي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الاردن،٢٠١٧، ص١٢٤.

41- Kadir Ustun, Lesley Dudden, Turkey-KRG Relationship: Mutual Interests, Geopolitical Challenges, SETA, No. 31, 2017, p. 11.

42- Volkan Özdemir and Slawomir Raszewski, State and Sub State Oil trade: The Turkey-KRG deal, Middle East Policy, Vol. XXiii, No. 1, Spring 2016, p.125.

٤٣- عبد الحكيم خسرو جوزل، قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة – اربيل – بغداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، يناير ٢٠١٤، ص٥-٩.

(*) تعد شركة جينل انيرجي Genel Energy التركية واحدة من أفضل اربع شركات (DNO, Gulf Keystone, KAR Group) تسجل حضوراً في هندسة وتطوير قطاع الطاقة في كوردستان، في ٢٠٠٢ تم توقيع اتفاقية مشاركة بالإنتاج لتطوير حقل طق طق الذي يقع في مدينة السليمانية وبدأ الانتاج في ٢٠٠٦، ويعد طق طق واحداً من أفضل الحقول في العالم من حيث النوعية والجودة.

44 - Shadow Governance, Turkey Expands Influence In Kurdish Energy Sector, OIL PRICE,16Aug2017.https://oilprice.com/Energy/Oil-Prices/Turkey-Expands-Influence-In-Kurdish-Energy-Sector.html

45 - Ten Years at TAQ TAQ, Genel Energy. https://www.genelenergy.com/csr/overview/ten-years-at-taq-taq/

46 -Dorian Jones, Turkey, Iraqi Kurdistan Seal 50-Year Energy Deal, Voice of America, 5 June2014.https://www.voanews.com/a/turkey-iraqi-kurdistan-seal-50-year-energy-deal/1930721.html

47- Turkey's gas demand decline: reasons and consequences, The Oxford Institute for Energy Studies, April 2017, pp. 2-13.

48-Kadir Ustun & Lesley Dudden, Turkey-KRG Relationship: Mutual Interests and Geopolitical Challenges, SETA, No. 31, Ankara, September 2017, p. 17.

49 - Genel Energy, Development of the Kurdistan Region of Iraq. https://www.genelenergy.com/operations/kri-development/

50-Arbil-Baghdad row temporary but energy deals permanent: Davutoğlu, DAILY NEWS,7 December2013.http://www.hurriyetdailynews.com/arbil-baghdad-row-temporary-but-energy-deals-permanent-davutoglu-59187

51 -Barzani's decision to hold referendum betrayal to Turkey, Erdoğan says, DAILY NEWS, 26September2017.http://www.hurriyetdailynews.com/barzanis-decision-to-hold-referendum-betrayal-to-turkey-erdogan-says-118415

52- Bilal A. Wahab, Op. Cit., p.36.

٥٣- أربيل توقف تدفقاً لنفط العراق إلى إيران بعد ٢٩ عاما، إندبندنت عربية، ١٧ فبراير ٢٠١٩. https://www.independentarabia.com

54 -Shaping Iraq's Role in the Global Energy Scene, Iraq Oil & Gas News, Shaping Iraq's Role in the Global Energy Scene, 31 May 2019. https://www.iraq-businessnews.com/2019/05/31/shaping-iraqs-role-in-the-global-energy-scene/

٥٥ – أليكس لولر، صادرات إيران النفطية تهبط إلى ٤٠٠ ألف ب/ي في مايو، رويترز، ٢٩ مايو ٢٠١٩. https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1SZ1AY

56 - James Henderson and Ahmed Mehdi, Russia's Middle East Energy Diplomacy, Foreign Affairs, 20 June 2017. https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2017-06-20/russias-middle-east-energy-diplomacy
57 - Iraq, Gazprom 2019. http://www.gazprom.com/about/production/projects/deposits/iraq/
58 - President Putin, PM Barzani meet to improve Russian-Kurdish relations, Rudaw, 2 June 2017. http://www.rudaw.net/english/kurdistan/020620174
59-Dmitry Zhdannikov, Russia's Rosneft clinches gas pipeline deal with Iraq's Kurdistan, Reuters, 18 September 2017. https://www.reuters.com/article/us-kurdistan-rosneft/russias-rosneft-clinches-gas-pipeline-deal-with-iraqs-kurdistan-idUSKCN1BT0MQ
60-Dmitry Zhdannikov, Russia becomes Iraq Kurds' top funder, quiet about independence vote, Reuters,20 SEPTEMBER2017. https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-kurds-referendum-russi/russia-becomes-iraq-kurds-top-funder-quiet-about-independence-vote-idUSKCN1BV1IH
61- Sangar Ali, Russian Minister: Moscow to connect Kurdistan’s oil, gas pipelines to Black Sea, Kurdistan 24, 8 October 2017. https://www.kurdistan24.net/en/economy/6fea759a-ea49-4e1c-b6d2-1f9628275b76
62 - Dmitry Zhdannikov, Vladimir Soldatkin, Russia's Rosneft to take control of Iraqi Kurdish pipeline amid crisis, Reuters, 20 October 2017. https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-kurds-rosneft/russias-rosneft-to-take-control-of-iraqi-kurdish-pipeline-amid-crisis-idUSKBN1CP16L
٦٣- بلال وهاب وآنا بورشيفسكايا، بحثًا عن راعي جديد، تعود حكومة إقليم كردستان إلى موسكو، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ١٤ يونيو ٢٠١٨. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/in-search-of-a-new-patron-the-krg-turns-back-to-moscow
٦٤ – رستم محمود، مواجهة نفطية بين روسيا والعراق في إقليم كوردستان، أندبندنت عربية، ٢ يونيو ٢٠١٩. https://www.independentarabia.com/node/30741
٦٥- مقابلة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مع قناة روداو الكوردية، الشؤون الدولية، ٩ أغسطس ٢٠١٧.
http://en.interaffairs.ru/lavrov/656-foreign-minister-sergey-lavrovs-interview-with-kurdish-television-channel-rudaw-moscow-july-24-2017.html
66 -Patrick Cockburn, Exxon's deal with the Kurds inflames Baghdad, Independent, 9 December 2011. https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/exxons-deal-with-the-kurds-inflames-baghdad-6274452.html

الملحق (١)

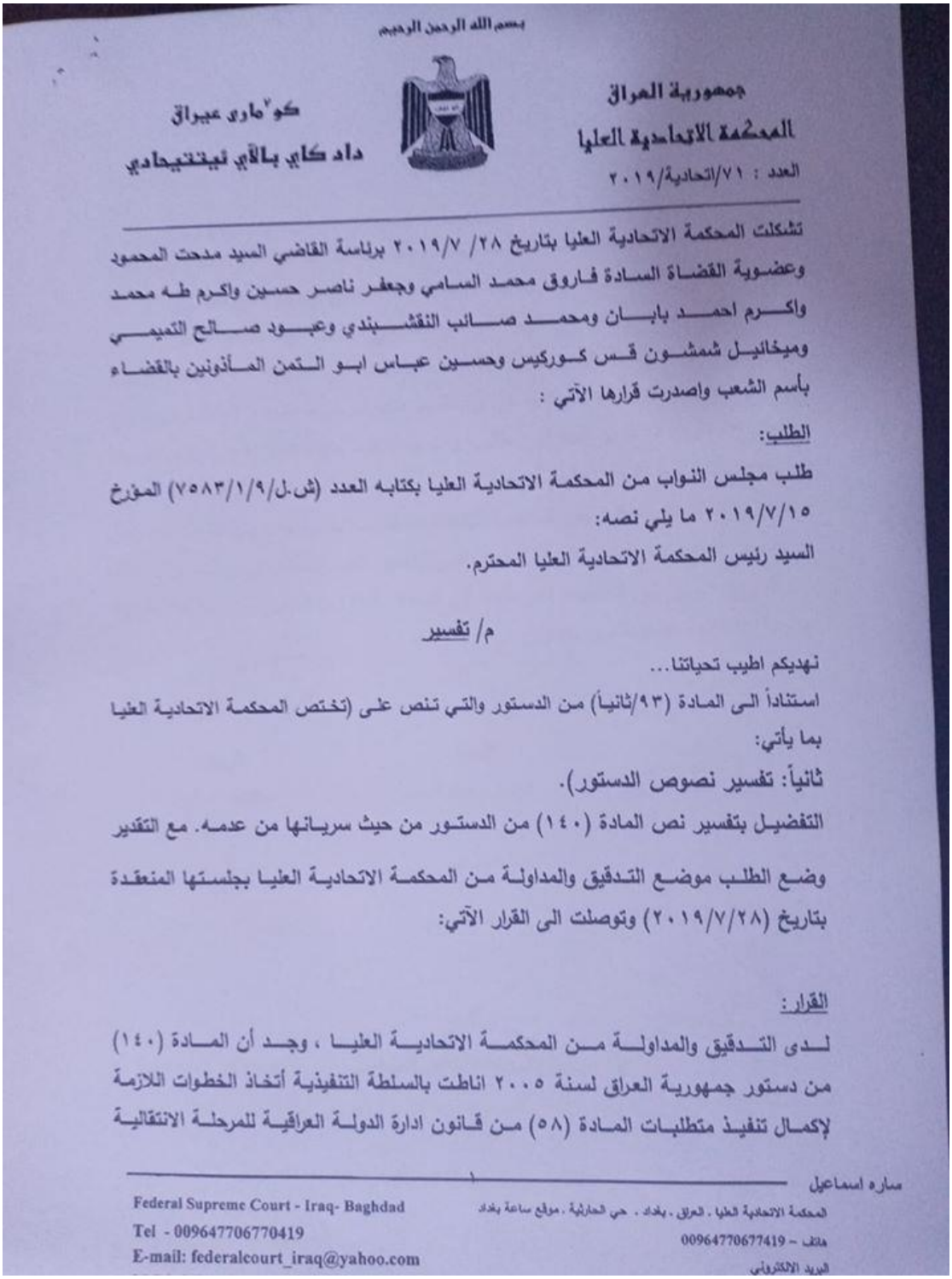

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد : ٧١/اتحادية/٢٠١٩

كو٘ماری عیراق
داد كای بالآی ئیتتیحادی

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨/ ٢٠١٩/٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الآتي :

الطلب:

طلب مجلس النواب من المحكمة الاتحادية العليا بكتابه العدد (ش.ل/٩/١/٧٥٨٣) المؤرخ ٢٠١٩/٧/١٥ ما يلي نصه:

السيد رئيس المحكمة الاتحادية العليا المحترم.

م/ تفسير

نهديكم اطيب تحياتنا...

استناداً الى المادة (٩٣/ثانياً) من الدستور والتي تنص على (تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي:

ثانياً: تفسير نصوص الدستور).

التفضيل بتفسير نص المادة (١٤٠) من الدستور من حيث سريانها من عدمه. مع التقدير

وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا بجلستها المنعقدة بتاريخ (٢٠١٩/٧/٢٨) وتوصلت الى القرار الآتي:

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد أن المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ اناطت بالسلطة التنفيذية أتخاذ الخطوات اللازمة لإكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

سماره اسماعيل
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – 00964770677419
البريد الالكتروني
Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

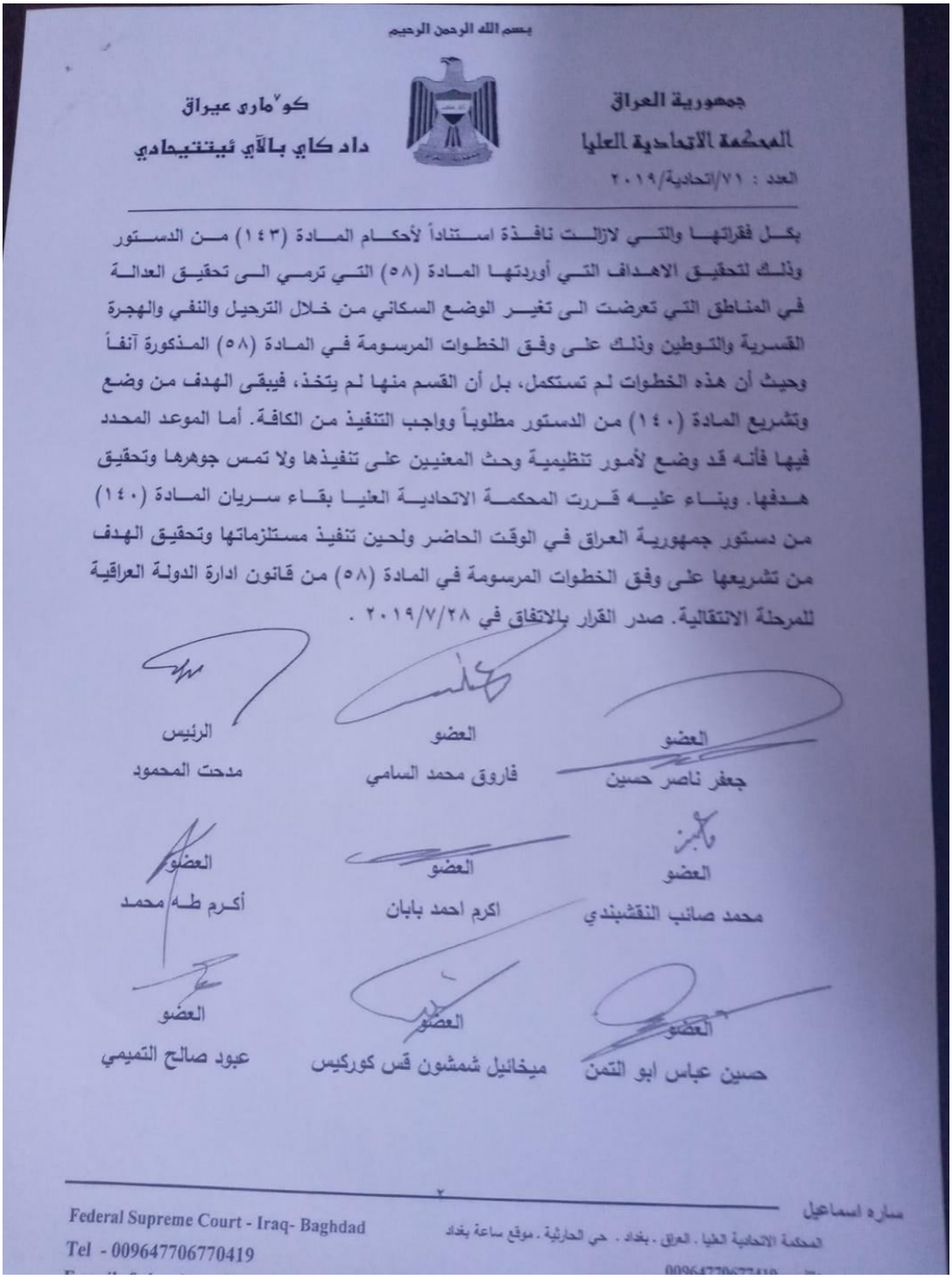

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد : ٧١/اتحادية/٢٠١٩

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

بكل فقراتها والتي لازالت نافذة استناداً لأحكام المادة (١٤٣) من الدستور وذلك لتحقيق الاهداف التي أوردتها المادة (٥٨) التي ترمي الى تحقيق العدالة في المناطق التي تعرضت الى تغيير الوضع السكاني من خلال الترحيل والنفي والهجرة القسرية والتوطين وذلك على وفق الخطوات المرسومة في المادة (٥٨) المذكورة آنفاً وحيث أن هذه الخطوات لم تستكمل، بل أن القسم منها لم يتخذ، فيبقى الهدف من وضع وتشريع المادة (١٤٠) من الدستور مطلوباً وواجب التنفيذ من الكافة. أما الموعد المحدد فيها فأنه قد وضع لأمور تنظيمية وحث المعنيين على تنفيذها ولا تمس جوهرها وتحقيق هدفها. وبناء عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا بقاء سريان المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق في الوقت الحاضر ولحين تنفيذ مستلزماتها وتحقيق الهدف من تشريعها على وفق الخطوات المرسومة في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. صدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٩/٧/٢٨ .

العضو جعفر ناصر حسين	العضو فاروق محمد السامي	الرئيس مدحت المحمود
العضو محمد صائب النقشبندي	العضو اكرم احمد بابان	العضو أكرم طه محمد
العضو حسين عباس ابو التمن	العضو ميخائيل شمشون قس كوركيس	العضو عبود صالح التميمي

٢

سماره اسماعيل

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 009647706770419